دور اللوبي الكولونيالي في تحديد سياسة الإدارة والسلطة الاستعمارية في الجزائر 1919-1962

The Rôle of Lobby Believers in Determining Policy Administration and Thread Colonialism in Algèria

تاريخ الاستلام: 2019/12/18؛ **تاريخ القبول:** 2020/07/16

* محمد بكار

محمد بوكروبة

قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

ملخص

شهدت الجزائر وفود المعمرين منذ عام 1830، وتمكن هؤلاء التأثير على قرارات المجالس المنتخبة، وبالنظام الانتخابي الذي منحهم حق الانتخاب والترشح في القسم الأول. لقد فرضوا وضعا سياسيا مميزا بإغلاق المحاولات الإصلاحية والتأثير على النواب الجزائريين حتى أنهم حاربوهم معتمدين على نوابهم في البرلمان الفرنسي بقصر البوربون. كان هؤلاء أشد وقعا على الثورة الجزائرية، إذ لم يستسلموا وراهنوا على السلطة الفرنسية وجيشها لحمايتهم.

ومن خلال ما سبق طرحنا الإشكالية التالية: هل كان دور المعمرين فاعلا في تحديد سياسة الاستعمار في الجزائر؟

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح هوية اللوبي الأوربي ونشاطهم المعادي للجزائريين، كما وظفنا المنهج التاريخي الوصفي لمعرفة موقفهم من مختلف الأحداث التاريخية، كما وظفنا المنهج التحليلي لتفسير ما جاء في المصادر والمراجع، ومن بين النتائج المتوصل إليها نذكر: أن هؤلاء المعمرين امتلكوا وسائل الضغط على الإدارة، تعمدوا إقصاء الجزائريين، وإجهاض جميع المبادرات السياسية مع ارتكاب المجازر، ومناهضة الثورة بشعار "الجزائر-فرنسية".

الكلمات المفتاحية: المعمرون؛ الأوربيون؛ الجزائر؛ فرنسا؛ فرنسا الاستعمارية.

Abstract

Algéria has seen European delegates since 1830, but they controlled the contry and controlled its budget after 1900. They rejected the 1919 reforms, visited the élections stood up to the Algérian National Movement and the aspirations of the Algérians,and pressed the French Colonial Administration and the French autority in Paris.

The stood behind the May 8,1945 massacres,and fought the libération révolution in1954 to presserve Algéria-French.

Keywords: Foreigners; Europeans; Algèria; French; French Colonial.

Résumé

L'Algérie a connu les colons depuis 1830, ils sont devenu les maîtres de ce pays surtout le control du budget en 1900. Ils ont réussi à saccager les réformes de 1919, ils ont eu des terres et des biens ainsi la représentation de l'Algérie dans le parlement à Paris. Leur pouvoir était constaté sur les autorités et l'administration Française, ils participaient au massacre du Mois de Mai 1945,ils cherchaient a étouffé la révolution Algérienne en 1954, ils espéraient que l'Algérie demeure à jamais Française.

Mots clés: Les Colons; Les Européens; Algèria; La France; La France Coloniale.

* Corresponding author, e-mail: m.bekkar@univ-chlef.dz

© جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر 2020.

I. مقدمة

إن الجزائر قد ابتليت طيلة الاحتلال الفرنسي 1830-1962 بطائفة من المعمرين شكلوا تهديدا للجزائريين سواء تعلق الأمر بسلب ممتلكاتهم، أو هويتهم الوطنية، وذهب بهم الأمر إلى غاية المساس بدينهم ومعتقداتهم الموروثة منذ قرون خلت. كان هؤلاء يمثلون الفقر والحاجة في فرنسا، جيء بهم إلى الجزائر للتخلص منهم في ظل انتشار البطالة والأزمة الاقتصادية الخانقة، لكن هؤلاء انقلبوا بسرعة بمساهمة مباشرة من قبل الإدارة الاستعمارية إلى سادة داخل المستعمرة، والغريب أن السكان المحليين غيبوا تماما من الساحة السياسية، وأصبح لهؤلاء المعمرين موالين من الجزائريين يخدمونهم على حساب بني جلدتهم.

إن الأزمة التي اختلقتها السلطة الاستعمارية وسيرها المعمرون في الجزائر طال أمدها ولم تعرف الإفراج إلا برحيلهم نهائيا عام 1962، ويمكن القول أن طبيعة هؤلاء المعمرين قد عطلت عدة إصلاحات كانت مبرمجة ولو تضمنت في جوهرها غايات يراد منها تحقيق أهداف نسبية لا تتجاوز الأفكار الإدماجية لصالح فئة معينة من الجزائريين المحظوظين بحكم موالاتهم للاستعمار.

لقد حرم هؤلاء موظفي الإدارة الاستعمارية، ونواب المجالس المنتخبة، وشيوخ البلديات المتطرفين الدخلاء سواد الجزائريين من حق المواطنة، والتطلع إلى المستقبل، وحتى تمتعهم على الأقل بالعيش الكريم على أرضهم. ومن هذه المعطيات جاءت هذه الدراسة لتكشف البعض من الحقائق التاريخية المتعلقة بطبيعة وطبع هؤلاء في الجزائر.

- الإشكالية:

وتضمنت إشكالية الموضوع ما يلي: هل كان دور المعمرين فاعلا في تحديد سياسة الاستعمار في الجزائر؟

- أهداف الدراسة:

يهدف موضوع الدراسة إلى إظهار مدى دور اللوبي الكولونيالي في تأزيم الوضع في الجزائر بتلك المجازر من أجل الاستقلال عن المتروبول، إلى جانب الانفراد بحكم الجزائر لإذلال شعبها واستغلال ثرواتها بدون مراقب، كما أن هذه الدراسة تسلط الضوء على ممارسات المعمرين داخل المجالس المنتخبة وتضييقهم على الممثلين الجزائريين.

- المنهجية المتبعة:

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي لمعرفة دور اللوبي الكولونيالي من مختلف الأحداث، والمنهج التحليلي لتفسير النصوص الواردة في مختلف المصادر والمراجع الموظفة في الموضوع وممارسات المعمرين تجاه الجزائريين وممثليهم من المنتخبين.

- النتائج: من بين النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة نذكر ما يلي: أن المعمرين تمكنوا من الاستحواذ على خيرات البلاد، ومثلوا البلد في البرلمان الفرنسي دون مشاركة الجزائريين، كما عملوا على توجيه السلطة الفرنسية من باريس، ووجهوا الإدارة الاستعمارية من الجزائر، أحبطوا محاولات الإصلاح، وواجهوا الجزائريين في ماي 1945، وفي نوفمبر 1954 لإفشال الثورة.

II. التسلط الكولونيالي والمواطن الجزائري:

منذ دخول الاستعمار الفرنسي أرض الجزائر لاحظنا بشكل واضح السياسية الإقصائية المنتهجة لإبعاد وتهميش العنصر الجزائري الذي أصبح بحكم قانون

المشرع الفرنسي مجرد "أهلي" على أرضه، تلاحقه القوانين الردعية بشكل سافر إلا الذين باعوا ضمائرهم للمستعمر، واختاروا مصالحهم على حساب مواطنيهم، وعينوا في بعض المناصب، والمجالس المنتخبة لخدمة الاستعمار. يمكن القول أن الاستعمار الفرنسي أغلق الباب أمام الجزائريين مهما كان مستواهم الثقافي الحصول على أي منصب ما داموا غير متجنسين بالجنسية الفرنسية[1].

عندما نتكلم عن المعمرين في الجزائر، يجب الإشارة أن هؤلاء قد نالوا منزلة فوق العادة من قبل الإدارة الاستعمارية بحصولهم على الأراضي والممتلكات، ودعمت سلطتهم داخل البلديات المحلية والقرى برجال الدرك والشرطة والقياد وحراس الغابات بما يكفي لقهر الجزائريين واستعبادهم. كانت سلطة المعمرين مطلقة أينما حلوا رغم قلتهم، كما كان تمثيلهم داخل المجالس المنتخبة قويا داخل القسم الأول كما أراده المشرع الفرنسي حسب ما جاء في إصلاحات 1919. تصرف هؤلاء كسادة لا يريدون اقتسام ثروات الجزائر مع سكانها أو المساواة معهم في الحقوق، ولأن المعمرين في الجزائر حاربوا جميع الأفكار والسياسات بما فيها الأفكار الإدماجية في العقد الثاني من القرن العشرين قبل أن تتحول النخبة الجزائرية إلى الأفكار الاندماجية مع مطلع العقد الثالث للقرن الماضي، حيث قاوموا فكرة منح الجزائريين الجنسية الفرنسية، واعتبروا ذلك خطرا يهدد نفوذهم في المستقبل[2].

استفاد المعمرون من عدة ممتلكات أغلبها كانت عبارة عن أراضي زراعية، وعقارات خاصة داخل المدن الحضرية. والأخطر من كل هذا حين منحت لهم صلاحيات أوسع لتسيير ميزانية الجزائر منذ سنة 1900، حيث تحكموا في اقتسامها بصفتهم مفوضين ماليين، كما تحصلوا على القروض البنكية لتوسيع ممتلكاتهم واستثماراتهم، ونالوا المساعدات من قبل الإدارة الاستعمارية لتطير صحافتهم وجمعياتهم التي لم تخدم الجزائريين في كل الحالات.

III. دور المعمرين في المجالس المنتخبة:

لقد كان دور النواب المسلمين داخل المجالس المنتخبة شكليا للغاية نتيجة تحالف نواب المعمرين وتواطئهم ضدهم بعد تنظيم انتخابات القسم الأول والثاني وهذا منذ سن إصلاحات 04 فيفري 1919، كرفضهم لأي طلب أو مبادرة تسعى وراء تمثيل نيابي للجزائريين في البرلمان الفرنسي[3]. هكذا كانت محاولات المنتخبين والنخبة الجزائرية يائسة في ظل تسلط المعمرين، حيث لم تجد أفكارهم منفذا بسبب سياسة استعمارية حازمة ومحكمة أجبرتهم على الانسحاب والعزلة عن المجتمع[4].

وانطلاقا من هذه المعطيات والممارسات والتجربة المكتسبة داخل المجالس المنتخبة مع أمثال هؤلاء المعمرين، أصبحت للنخبة الوطنية ومنها فرحات عباس قناعة خاصة ونظرية حول من تسببوا في مآسي الجزائريين، فحسب رأي هذا الأخير:" فإنه لو كان النظام الكولونيالي عكس ما كان في الجزائر، لم تكن هناك معركة تحريرية في الجزائر"[5].

لقد احتفظ الجزائريون بصورة سيئة عن المعمرين بمناسبة ذكرى مرور قرن من الاحتلال عام 1930، حيث أقام هؤلاء الاحتفالات الفاخرة، واستفزوا الجزائريين بإظهار نفوذهم وسيادتهم الكاملة على البلاد والعباد، خاصة لما زار الرئيس الفرنسي دومرغ (Doumergue) الجزائر في السنة نفسها[6]. وبعد مهازل هذه الاحتفالات ازداد جناح المعمرين قوة بتأثيره على سلطة القرار في باريس[7].

رغم محاولة تنظيم النواب الجزائريين المسلمين صفوفهم بتأسيس فدراليات لهم على مستوى العمالات الثلاث لتكون منبرا لهم للدفاع عن حقوق الجزائريين

والدعاية للحملات الانتخابية، إلا أن المعمرين ونوابهم تكتكوا هم أيضا لما أسسوا "الجمعية الوطنية" بباريس يوم 13 ماي 1930 من أجل الدفاع عن المعمرين ومصالحهم المادية والمعنوي[8] ، كما أسسوا "فدرالية مصالح الفرنسيين خارج فرنسا" بباريس أيضا يوم 10 جوان 1930 لتسهيل الربط بين فرنسا ومستعمراتها المنتشرة عبر العالم في المجال الاقتصادي والثقافي[9].

IV. المعمرون والوضع السياسي في الجزائر:

أراد وفد من النواب الجزائريين مقابلة الحاكم العام كارد (Jules Carde) من أجل تنظيم اجتماع بالجزائر العاصمة عام 1933، لكن هذا الأخير رفض استقبال المنتخبين الجزائريين، ووصف أعضاءه بالمشاغبين لأحد الصحفيين الفرنسيين. ولما تشكل وفد من النواب الجزائريين من دعاة الاندماج للذهاب إلى باريس لطرح انشغالاتهم وحمل مطالب الجزائريين للسلطات الفرنسية، لقي الوفد إساءة هناك بعدما حرض الحاكم الحكومة الفرنسية ضدهم، وذكرت جريدة "صوت الأهالي" الناطقة باسم الإدماجيين (La Voix des Indigenes) أن "كارد" وقف في باريس يحرض النواب المعمرين بالبرلمان، والطلبة الفرنسيين على الوفد الجزائري، واعتبرت الجريدة أن الإدارة تلعب بهؤلاء بسهولة كبيرة، وأن الحاكم العام ظن أن مساعي الوفد الجزائري هي إهانة شخصية له، ولهذا صرح للحكومة أنه سيقدم استقالته في حالة ما إذا استقبل الوفد من قبل وزير الداخلية[10].

رغم الإصلاحات التي جاء بها قانون 1919 بفتحه باب التمثيل النيابي النسبي للجزائريين داخل المجالس المنتخبة، إلا أن ممارسات المعمرين ووقوف الإدارة الاستعمارية إلى جانبهم لكبح دورهم في الدفاع على منتخبيهم، ونتيجة فشل الوفد بباريس وعودته خائبا منها، قدم نحو 1900 نائبا جزائريا استقالته في عمالة قسنطينة، فكانت الحركة شعبية بدون مبالغة، وهذا ما أفزع السلطات العليا بباريس[11]. وبنية إحباط حركة استقالات النواب الجزائريين، استعملت الإدارة الاستعمارية الضغط والتعسف، فمقاهي أغلقت في قسنطينة، وتم توقيف منتخبين بدون سبب في عين مليلة، وأجبر آخرون على إمضاء أوراق توقيف الاستقالات أعدت سابقا في بلدية قرقور"[12].

ونتيجة تدني الوضع العام شهدت سنة 1934 مواجهة الجزائريين للأوربيين تعبيرا عن غضبهم أرجعها المؤرخ الفرنسي شارل آجرون إلى سياسة الحاكم كارد تجاه الجزائريين المسلمين سنة كاملة[13]. ومن جهتهم أبدى المستوطنون وصحافتهم تخوفا من أي سياسة جديدة للحكومة الفرنسية لصالح الجزائريين، ووقفوا معارضين للجنة البرلمان التي قادها النائب العام مونتينيي(Montigner) من الدومينيك عام 1934 التي كانت تحقق في اضطرابات هذه السنة. وفي عز الأزمة الاقتصادية التي مست العالم في السنة نفسها بعد انهيار أسعار المواد الغذائية، تعرض المعمرون إلى الإفلاس بعدما اضطرت البنوك تقنين القروض الموجهة إليهم[14]]، فالكل عرف البؤس: اليهود، المسلمين، المعمرين، في وقت تزايد فيه نزوح فئات الفلاحين من الأرياف البائسة إلى المدن بحثا عن فرص للعمل هي غير موجودة[15].

V. الحكومة العامة وسياسة التمييز بين المعمرين والجزائريين:

كانت الحكومة العامة تدعم المعمرين حتى في الأوقات الصعبة، ووقفت مع تكتلاتهم العنصرية داخل العمالات، ولأن سياسة الحاكم العام كارد (Jules Carde) ما بين 1930-1935 قد أثرت على الجزائريين والمنتخبين المسلمين، فكانت النتيجة أن اكتسب معارضين لسياسته، وتعرض إلى محاولة اغتيال استهدفته في شهر ديسمبر من عام 1933، ولم تعرف الجهات التي دبرت هذه المحاولة الفاشلة[16]. ولما زارت لجنة برلمانية الجزائر للتقصي في أسباب أحداث أوت 1934 بين الجزائريين واليهود، حاول النواب الجزائريون المسلمون تمرير مطالبهم وكشف الحقائق لهم، لكنهم فشلوا في إقناعهم، بينما نجح الوزير سارو (Sarraut) الذي كان نائبا برلمانيا في قصر البربون ممثلا لعمالة وهران، والحاكم العام كارد في مهمتهما بتحوير عمل اللجنة التي لم تكتمل مهمتها[17].

وبعد الأحداث تبين أن سبب الاضطرابات التي عرفتها قسنطينة يوم الأحد 5 أوت 1934 بين الجزائريين واليهود تعود إلى حادثة ساحة رحبة الصوف، أين قامت إسرائيلية كانت تشتري الخيار تسب البائع، ولا تعرف الجهة التي أطلقت الرصاص، وكانت وراء الهيجان الشعبي فيما بعد[18]. وإذا كان تقرير اللجنة البرلمانية لتقصي الحقائق قد انتهى إلى القول بعفوية الأحداث، فإن المؤرخ الفرنسي آجرون رأى غير ذلك لما أكد على إهمال السلطات المدنية والعسكرية وعدم حسن التصرف في غياب الوالي، ورئيس البلدية، ونائبه الأول الذين كانوا جميعهم في عطلة[19]. ووجه النواب المعمرون اتهامات لفدرالية النواب المسلمين لعمالة الشرق، ولجمعية العلماء المسلمين على رأسها ابن باديس، وحتى الحاكم العام سار في اتجاههم لما راسل وزير الداخلية[20].

من خلال هذه الدراسة نستكشف أن نظرة المعمرين وعنصريتهم للجزائريين المسلمين لم تتغير لا بمرور الوقت ولا بعد تطبيق الإصلاحات، إذ وقفوا دوما إلى جانب يهود المدينة طيلة المأساة، كما طالبوا بمعاقبة المسلمين المتسببين في الأحداث دون غيرهم. لقد تطورت مشاكل الجزائريين اجتماعيا بينما كانت الإدارة الاستعمارية مسئولة عن هذا الوضع بوقوفها وراء الكتل الممثلة للمعمرين بالدعم لجمعياتهم واستثماراتهم حتى أصبحت العنصرية سلوكا مألوفا داخل العمالات الثلاث في الجزائر.

لقد كان نواب الجزائر المنطوين تحت فدرالية النواب المسلمين المعرفين بـ "دعاة الاندماج" من المتعاونين مع جمعية العلماء المسلمين برئاسة الشيخ عبد الحميد بن باديس في قسنطينة من أجل إحياء السلام بين المسلمين واليهود خلال أحداث أوت 1934، ورغم ذلك لم تشفع لهم الإدارة الاستعمارية، وراحت تتهمهم بالوقوف وراء الأحداث. وردا على هذا الاتهام أرسل الدكتور الصالح بن جلول رئيس فدرالية المنتخبين المسلمين برقية إلى الحاكم العام قدم فيها توضيحا بصفته واحدا من المنادين بتعايش الأجناس في سلام[21].

كان النضال السياسي في الجزائر صعبا للغاية، حيث كانت الأفكار والمطالب لا تتجاوز نطاق سياسة الإدماج والاندماج أملتها مصالح وظروف في غياب الممارسة الديمقراطية. ومثالا لذلك نذكر تصريح الدكتور ابن جلول لجريدة (La Dépêche de Constantine) أن مطالب الجزائريين تتمثل في إصلاح المجالس الجزائرية، ورفع التمثيل في المجالس البلدية والعمالات، وتمثيل جزائري في البرلمان حسب ما جاء في مشروع النائب الفرنسي وعامل عمالة قسنطينة سابقا موريس

فيوليت (Maurice Viollete)، كما قال لذات الجريدة:" أن كل التوقعات السياسية المستقبلية في هذا البلد هي تطبيق لسياسة الاندماج"[22].

لقد جاء الرد سريعا لما غضبت الإدارة الاستعمارية من هذا التصريح، وفزع وزير الداخلية الفرنسي رينيي (Marcel Régnier) لقول ابن جلول، ووصف تصريحه بالعنيف، واتهمه بالتستر على ما كتبته جريدة الدفاع لما شتمت السلطات الفرنسية[23]. وكانت ردود الإدارة ووزير الداخلية وراء تعرض سيارة ابن جلول إلى الرجم بالحجارة عدة مرات من قبل المعمرين، وأدى هذا التصرف إلى خوف بعض النواب المسلمين من العواقب مثل الدكتور ابن سالم الذي قدم استقالته من فدرالية المنتخبين المسلمين[24]. وعوض أن تهدئ الحكومة الفرنسية الوضع السياسي والاجتماعي داخل المستعمرة، أجبرت على تعيين زعيم المعمرين ورئيس شيوخ البلديات المتطرف اليميني لبو(Le Beau) حاكما عاما على الجزائر في خريف 1935 خلفا لجيل كارد (Jules Carde).

كان تواطؤ الإدارة الاستعمارية مع اللوبي الكلونيالي مألوفا في عقد الثلاثينات من القرن العشرين، ولعل المؤامرة التي أحيكت ضد المؤتمر الإسلامي ونسفه مع بداية شهر أوت 1936 لخير دليل على النوايا الدنيئة لإبقاء الوضع السياسي على حاله لإبعاد جمعية العلماء المسلمين عن السياسة، وغلق المدارس الحرة التابعة لها، وتفتيت المؤتمر بزرع الانشقاق داخل صفوفه والوفد الذي مثله.

ولما زار قادة كتلة النواب الجزائريين باريس قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية للدفاع عن جمعية العلماء المسلمين وحقوق الجزائريين، اتهمتهم صحافة المعمرين بالزعماء المنافقين الذين ذهبوا إلى باريس إلا للمطالبة بالتمثيل البرلماني[25]. ولما نظم رئيس فدرالية النواب المسلمين الدكتور ابن جلول تجمعا شعبيا في مدينة قسنطينة ثم الخروب يومي 6-7 جويلية 1942، وجه له الحاكم العام شاتل عتابا لما استقبله في العاصمة، واعتبر أن ما قام به مجرد تحريض على العصيان المدني[26].

VI. تجاوزات الإدارة الاستعمارية والمعمرين خلال الحرب العالمية الثانية:

هكذا تمادى المعمرون في تقزيم دور السياسيين الجزائريين باستعمال صحافتهم التي أسست لأغراض بعيدة عن الإعلام المعروف، حيث كانوا وراء غلق الصحف الجزائرية بين الحين والحين لما تتعرض النخبة الجزائرية لهم وتفضح تصرفاتهم بالمقالات اللاذعة. كما قامت الإدارة الاستعمارية بمصادرة المقالات التي تشير إلى تجاوزاتها وتجاوزات المعمرين وحتى سجن ومقاضاة النخبة والصحافيين الجزائريين.

وخلال الحرب العالمية الثانية واجه الجزائريون الفقر والحرمان، وارتفاع الأسعار، وانتشار البطالة، واختفاء المواد الأساسية من الأسواق، وقيام الإدارة الاستعمارية بحجز كمية معتبرة من الخيط لمدة تجاوزت الشهرين مما تسبب في عدم تموين الجزائريين بالملابس، وتوقفت المعامل عن نسجها[27]. وفي السياق نفسه أصدرت الإدارة الاستعمارية قرارا يمنع على التجار الجزائريين صنع الخفاف والحلويات العربية في قسنطينة، حيث أصبحت هذه المهن عرضة للزوال مع ضياع مصدر رزق العائلات بحجة عدم تبذير الدقيق والحرب قائمة[28]. وعكس معاناة الجزائريين كان حظ المعمرين أوفر حتى خلال الحرب العالمية، حيث تحصلوا على

حصة من القماش الجيد وخدمات طبية، بينما كان حظ الجزائريين حصة أخرى من القماش الرديء مع اللجوء إلى العلاج التقليدي اضطراريا بعد عجزهم على دفع تكاليف العلاج للأطباء الفرنسيين. ولم يسع الجزائريون أمام الظلم والتمييز إلا التهديد بنقل انشغالاتهم إلى ممثل الحلفاء بدلا من الإدارة الاستعماري[29].

مع ظروف الحرب العالمية الثانية اعتمدت الإدارة الاستعمارية الفرنسية على تجميد النشاط السياسي واجتماعات الأحزاب الوطنية في الجزائر كاحتياط أمني. وردا على هذه الممارسات قام النواب الجزائريون بمقاطعة جلسات المفوضيات المالية من جهتهم، ولما قدمت الحركة الوطنية مطالب البيان الجزائري إلى الحاكم العام الجنرال كاترو(Catroux)، اعتبر هذا الأخير أنه مستحيل تحقيق مطالب الجزائريين والحرب لم تنته بعد، وأصدر عكس التوقعات قرارا يوم 23 سبتمبر 1943 حل فيه المفوضيات المالية، واعتبر أن المنتخبين الجزائريين مجرد مواطنين عاديين. ولإسكات صوت هؤلاء، اعتقل فرحات عباس، والنائب سايح عبد القادر بعدما وجه لهما تهمة التحريض على التمرد[30].

وتكملة لهذه الإجراءات نسفت الإدارة الاستعمارية تحت ضغط المعمرين مبادرة البيان الجزائري الذي أعدته الحركة الوطنية كما أشرنا، وللاستخفاف بالجميع أعد رئيس فرنسا الحرة آنذاك شارل ديغول (Charles De Gaule) برنامجا إصلاحيا مكانه عرف بقانون 7 مارس 1944، الذي لم يرق إلى تطلعات الشعب الجزائري، فرفضته النخبة الجزائرية علانية، واعتبر فرحات عباس، وعبد القادر سايح أن الزمن تجاوزه، ومع أتباعهما وزعا منشورات احتجاجية، وأسسا يوم 14 مارس 1944 حزب أحباب البيان والحرية[31].

VII. المعمرون وتأمين البقاء بعد الحرب العالمية الثانية:

رغم مخلفات الحرب العالمية على الجزائريين في شتى المجالات، لم تشفع لهم الإدارة الاستعمارية عن تضحياتهم ولا المجهودات التي قدموها أثنائها، وانتزعوا منهم فرحة انتهائها بارتكاب أكبر مجزرة في حقهم طيلة شهر ماي 1945. والمؤسف أن الإدارة الاستعمارية تواطأت مرة أخرى مع المعمرين الذين تسلحوا، واصطادوا الجزائريين وتسلوا بطريقتهم في هذا الشهر منذرين الجميع بأنهم سادة فوق العادة على أرض الجزائر.

وذكرت التقارير العسكرية الفرنسية أن قوات الجيش تمكنت من حجز قائمة من الأسلحة لدى الجزائريين في المناطق المقصودة من عملية التطهير قبل الأحداث تمثلت في 5000 بندقية صيد، و700 بندقية حربية، و500 مسدس، و500 مسدس آلي، وسلاح آلي، وصندوقان من القنابل اليدوية[32]، بينما لم تشر التقارير إلى حجز أسلحة وجدت في حوزة المعمرين المتطرفين، فالعمليات كانت للأسف من جانب واحد.

وحسب ما جاء في مداخلة أحد النواب الجزائريين(الدكتور محمد الصالح بن جلول) في المجلس الوطني التأسيسي في جلسة يوم 18 جويلية 1945 المخصصة للوضع في الجزائر يمكن اكتشاف حقائق عدة عن المعمرين وعرقلتهم السير الحسن للمستعمرة، وأهم شخصيات المعمرين المدبرة للإبادة، ونلتمس بل نتأكد فعلا أن هؤلاء كانت لهم قابلية لرمي الجزائريين في الجحيم إن توفرت لهم الفرصة[33].

وحين انطلقت الثورة الجزائرية عارضها المعمرون في المهد، وحرضوا السلطة الاستعمارية على الجزائريين، واختاروا الحل العسكري لإخمادها. كانت لهم

فرصة أخرى لقمع الجزائريين وإظهار قوة اللوبي الكولونيالي وتأثيراته على الجزائر، حيث أعادت إدارة الحكومة العامة وبمساهمة شيوخ البلديات، والمعمرين المتطرفين مشهد حوادث ماي 1945 وذلك يوم 20 أوت 1955 في الشمال القسنطيني بعد العمليات الفدائية للثوار، والمعروف أن معمرين متطرفين من مدينة سكيكدة أمثال المعمر قريفو (Grifou)، رئيس بلدية سكيكدة، والمعمر ميلا (Milla) من بلدية عين عبيد، اللذان وقفا وراء المجازر بتخزين السلاح في بيتهم[34].

بعد التدويل الذي حصل في هيئة الأمم المتحدة بموافقة الجمعية العامة على إدراج القضية الجزائرية في مناقشاتها يوم 30 سبتمبر 1955، لم يفوت رؤساء مجالس البلديات المعمرين طبعا الفرصة خلال انعقاد اجتماع لهم يوم 20 ديسمبر مع الحاكم العام لإصدار إتحت إشارة هذا الأخير لائحة نصت على بقاء الجزائر فرنسية، كما عارضوا فكرة الاستقلال، وفكرة إجراء اتحاد مع الجزائريين، ورفض انتخاب المعمرين في قسم واحد مع المسلمين، ويدل هذا الموقف على تكريس مبدأ القوة، وفرض منطق العنصرية برفض المساواة بين اللوبي الكولونيالي والجزائريين.

والخلاصة أن مأساة الجزائريين مع الاستعمار تمثل في حاجز المعمرين الذي أقاموه بينهم وبين الجزائريين بتواطؤ ومشاركة الإدارة الاستعمارية المشكلة أصلا منهم، فإصلاحات فيفري عام 1919، ومارس عام 1944، وسبتمبر عام 1947 كانت فاشلة ومهزلة:"إنها دكتاتورية ما بعدها دكتاتورية، فالشعب السيد على أرضه أصبح مسودا بفضل قانون استمد روحه من القرون الوسطى بأوربا، لما كان المجتمع طبقيا إقطاعيا يقوم فيه النبلاء ورجال الدين والأمراء بسن قوانين تستعبد الأكثرية حتى تنعم الأقلية، هذا هو الذي يحدث بفضل هذا القانون الجديد الذي تمت صياغته من طرف الكولون"[35].

أصبح سادة الجزائر من المعمرين يرفضون ويقيلون الحاكم العام لما تعينهم السلطات الفرنسية حسب أهوائهم، فبعد صدور دستور 1947 الذي رفضه الجميع، وعوض البحث عن مخرج قام المعمرون بتغيير الحاكم العام شاتانيو الذي اعتبروه شخصية ضعيفة ويعمل لصالح المسلمين، وعين ناجلان بدله الذي ارتبط اسمه بالتزوير، وهو الذي وضع نفسه تحت تصرف المحتلين وفي خدمة الاحتلال[36].

إن هؤلاء المعمرين لم يهضموا أنهم دخلاء في بلاد أجنبي سلبوا من سكانه الأراضي، وأمطروهم قوانين تعسفية لتجريدهم من حريتهم، كما حاولوا طمس هويتهم وتاريخهم. لقد فوت هؤلاء على الحركة الوطنية الجزائرية والجزائريين فرص عديدة للتحرر والتخلص من الاستعمار الفرنسي بعد الحرب العالمية الأولى والثانية من خلال حركة الأمير خالد، ومطالب البيان الجزائري، ثم ما جاء في بيان نوفمبر 1954. لقد نفي الأمير خالد في النهاية خارج بلده، واعتقل فرحات عباس بعد أحداث ماي 1945، واضطرت الثورة إلى تمديد أيامها لتحقيق استقلال الجزائر حتى سنة 1962.

لقد كشر هؤلاء المعمرون عن نيتهم لما تعاونوا مع الجيش الفرنسي ونظموا انقلاب 13 ماي 1958، ويضطر ديغول للتراجع من شدة ضغط العسكر الموالي للأقلية الأوربية، ويراجع موقفه تجاه جبهة التحرير الوطني[37]. إلى جانب هذا وقف المعمرون ضد سياسة ديغول وضد الثورة الجزائرية بشعارات لا تريد التخلي عن الجزائر لما خرجوا في مظاهرات تنادي بجزائر فرنسية. وبعد مفاوضات إيفيان ومع

تحديد تاريخ وقف إطلاق النار يوم 19 مارس 1962، ظهرت المليشيات الفرنسية المسلحة من جديد لتعطيل الاستقلال مرة أخرى، وصمد هؤلاء من أجل استرداد حكم وتسيير الجزائر كما كان مألوفا، إلا أن آخر محاولة فشلت لما يطلق الجيش الفرنسي النار على المتظاهرين الأوربيين، وكانت الحصيلة 66 قتيلا، غير أن حصيلة ضحايا أكبر ثورة في المعمورة ضد الاستعمار لم يعرف أبدا تعدادها حسب ما يعتقد الاستعمار[38].

ومن خلال ما سبق عرضه في هذه الدراسة تكتمل صورة هؤلاء الدخلاء من المعمرين الذين استوطنوا بلادنا الذين تحولوا إلى ملاك للأراضي الخصبة وسطوا بدون خجل على ثروات الجزائريين في ظرف قصير، حتى أن الإدارة الاستعمارية دعمتهم بالوقوف إلى جانبهم، فسيروا المجالس المنتخبة بحكم أغلبيتهم حسب أهوائهم، وسيروا المندوبيات المالية منذ عام 1900 دعما لثراء هذه الطبقة دون الجزائريين الذين تحولوا إلى عمال وفلاحين عند السادة الجدد للجزائر.

إن هؤلاء الدخلاء نسفوا كل الإجراءات الإصلاحية المهدئة التي أقرتها السلطة الاستعمارية في المتروبول مثل إصلاحات "جونار" عام 1919، وعطلوا التمثيل النيابي للجزائريين المسلمين لمدة طويلة حتى لا يصل صوت الجزائري المستعبد إلى سلطات باريس، وبقي ممثلوا الكولون هناك هم الذين يشوهوا صورة الجزائري في البرلمان وخارجه، ويغطون على تجاوزات المعمرين والإدارة الاستعمارية داخل الجزائر حتى يهيمنوا على القرارات السياسية المتخذة من طرف البعض من النواب الفرنسيين المتعاطفين مع القضية الجزائرية.

لقد وقف اللوبي الكولونيالي والإدارة الاستعمارية التي تمثله في الغالب وراء المجازر المرتكبة في ماي 1945، ولما اندلعت الثورة الجزائرية في نوفمبر 1954، وفي شهر أوت 1955 في محاولات بائسة حفاظا على سيادتهم المطلقة على المستعمرة، نجدهم قد تجندوا لقمع الجزائريين وقمع كل وعي وطني لدى هذا الشعب الذي يئس منهم ومن معاملاتهم العنصرية والإقصائية، لهذا كانت نهاية وجودهم مع تحقيق الشعب الجزائري الاستقلال الوطني عام 1962 للتخلص بشكل نهائي من أبشع لوبي كولونيالي عرفته البشرية في الفترة المعاصرة.

VIII. الخاتمة:

لقد أظهرت هذه الدراسة مدى خصوصية المعمرين الأوربيين وتعاملهم مع الجزائريين بعد سنة 1919، لقد كانوا مميزين بصفتهم من الطبقات الفقيرة في فرنسا، رؤوا في الجزائر مخرجا لوضعهم الاجتماعي المزري هناك، وتمكنوا من إخضاع الحكومة العامة وتسييرها حسب أهوائهم، وشكلوا ضغوطات غير منتهية للسلطة الاستعمارية بفضل جمعياتهم من جهة، ونوابهم في البرلمان الفرنسي من جهة أخرى.

إن هؤلاء تمكنوا من التلاعب بالحكومة العامة والسياسيين الفرنسيين كل ما أتيحت لهم الفرصة، حيث شكلوا لوبي من الأوربيين ضد كل ما هو جزائري داخل المستعمرة، وحاربوا الجزائريين العاملين لديهم والنخبة الممثلة لهم، كما أجهضوا الإصلاحات داخل البلاد وعطلوا القوانين المانحة لبعض الحقوق للجزائريين. لقد تعاطف المعمرون حتى مع الطائفة اليهودية الموجودة في البلاد على حساب السكان المحليين، كما أن جرائم المعمرين في الجزائر فاقت كل التصورات، فصيد الجزائري العربي أصبحت هواية لديهم خلال أحداث ماي 1945، وما شهدته مجازر ملعب سكيكدة البلدي في شهر أوت عام 1956 إلا دليلا عن إرهاب منظم لهؤلاء المتطرفين

الدخلاء. رغم محاولاتهم مرارا تعطيل الثورة عسكريا إلا أن رحيلهم أصبح وشيكا، لم تنفع ضغوطاتهم على حكوماتهم المتعاقبة، ولا انقلابهم وتمردهم يوم 13 ماي 1958 بالتعاون مع الجيش الاستعماري، ولا مجازر المنظمة الإرهابية(OAS) في النهاية بعد فرض وقف إطلاق النار يوم 19 مارس 1962 خلال مفاوضات جبهة التحرير الوطني مع السلطة الاستعمارية.

لقد ارتبطت الجزائر منذ الاحتلال الفرنسي بالمعمرين ومكائدهم من أجل الحفاظ على مكانة السيد الجديد الجائع ما وراء البحار حسب ما أملاه النظام الإقطاعي الذي تفشى في أوربا خلال العصور الوسطى. ورغم استقلال الجزائر عام 1962، يحاول هذا اللوبي الكولونيالي العمل في الخفاء للعودة مجددا إلى الأرض التي رفضتهم بأشكال وتدابير جديدة من أجل غاية واحدة وهي استعباد الشعب الجزائري والتحكم في خيراته مجددا وإحياء ماضي لا يعود أبدا.

المراجع

1) - عبد الله حمادي (1995)، الحركة الطلابية الجزائرية 1871-1962: مشارب ثقافية إيديولوجية، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص.38.

2) - أنيسة بركات (1980)، الحركات السياسية خلال سنة 1936 في الجزائر، مجلة التاريخ، عدد 9، المركز الوطني للدراسات التاريخية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص.50.

3) -Mahfoud Kaddache(1998), L'Algérie des Algériens : Histoire de l'Algérie 1830-1954, édition Rocher Noir, p.1968.

4) - مالك بن نبي (1988)، الصراع الفكري في البلاد المستعمرة، ط3، دار الفكر، دمشق، ص.21.

5) -Ferhat Abbas(1962), La Nuit Coloniale, édition, édition Réné Julliard, Paris, p.35.

6) -A.W.C, Le Centenaire de l'Algérie: Ce que Pensent Les Elus des Indigènes du Département de Constantine, Bibliothèque des Archives de La Wilaya de Constantine, p.27.

7) -Claude Martin(1963), Histoire de L'Algérie française1830-1962, édition des 4 Fils Aymon, Paris, p.207.

8) -J.O.R.F(1930), N°184, 6 Juin, p.6296.

9) -Ibid(1930), 12 Juin1930, p.6487.

10) -La Vois Indigène(1933), N°210, Mardi 4 Juillet.

11) -Mohammed El-Aziz kessous (1935), La Vérité Sur Le Malaise Algérien, Propriété de l'Auteur, Bône, p.85.

12) -Ibid, p.86.

13) -Charles-Robert Agéron(1979), Histoire du Nationalisme Algérien, Tome1, 1er édition, Presse Universitaire, Paris, p.423.

14) -Claude Martin, op.cit, p.508.

15) - حميد عبد القادر (2001)، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، ص.55.

16) -L'Ikdem(1933), N°54, Vendredi 25 Décembre.

17) -Charles-Robert Agéron(1974), Histoire de l'Algérie Contemporaine 1830-1973, Presse Universitaire de France, Paris, p.80.
18) -A.W.C(1937) Bulletin du Comité l'Afrique Française, du Comité de l'Algérie-Tunisie et du Comités de Trans Saharien, Paris, N°02, p.93.
19) -Charles-Robert Agéron, Histoire du Nationalisme Algérien, Tomei1, op.cit, p.426.
20) -Ibid.
21) -A.W.C (1941), Dossier SLNA, Note C.I.E, N° 1O16, 4 Décembre.
22) -La Voix Indigène(1935), N°317, 15 Mars.
23) -Ibid.
24) -André Nouchi (1962), La Naissance du Nationalisme Algérien 1914-1954, édition de Minuit,Paris, p.78.
25) -A.WO (1939), Rapport C.I.E, N°4476, Carton N°294, Août.
26) -A.W.C (1942), Dossier SLNA, 2eme Bureau, Rapport Sur le Moral, Période du 1er Au 15 Juillet, 19eme Corp Armée.
27) -A.W.O (1942), Note C.I.E, N° 530, N°4477, 3 Septembre.
28) A.W.C (1942), Dossier SLNA, 2eme Bureau, Rapport sur le Moral, N° 792, 25/d , Période 9 Octobre.
29) -A.W.C (1943), Dossier SLNA, Note C.I.E, N° 831/7/x.
30) -A.W.O (1943), GGA, Carton N° 4477, Note N°2283, Le 24 Septembre.
31) -Gilbert Meynier (2003), Histoire Intérieure du FLN 1954-1962, Casbah édition, Alger, p.63.
32) -AWC (1945), La Guerre d'Algérie par Les Documents, Tome1, L'avertissement 1943-1946, Rapport Sur L'Insurrectionnel du 8 Mai, Sétif Le 18 Juin, p.246.
33) -J.O.R.F (1945), 1er Assemblée Nationale Constituante, 1er Séance, 18 Juillet, pp:1401-1402.
34) -C.A.N (1955), Dossier GPRA, N°48, Réunion des Elus du 2eme Collèges et Jaque Soustelle.
35) -a.w.c(1947)La Guerre d'Algérie par Les Documents, Tome2, Mois d'Août, Alger Le 6 Septembre, pp :142-143.
36) -Ferhat Abbas(1962), La Nuit Coloniale, p.180.
37) - جمال خرشي، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830-1962، تر: عبد السلام عزيزي، م:مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص.500.
38) - المرجع نفسه، ص.513.